بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية
في القطاع الصناعي في العراق

أ. م. د. هيثم عبد القادر الجنابي
كلية التقنية الادارية – بغداد

المستخلص

تمثل الصناعة ركنا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ومقياسا لتقدمها فهي تسهم في زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة.

قام الباحث بتحليل مؤشرات الانتاجية في المنشأت الصناعية الكبيرة والصغيرة على عدة فترات زمنية تمتد من 1970 ولغاية 2009 وحسب الوضع الاقتصادي الذي ساد كل فترة.

أختلفت تأثير مدد قيد البحث فقد حقق العراق فوائض نقدية خلال المدة 70-1980 ثم تأثيرات الحرب بعد عام 1980 وفرض الحصار الاقتصادي منذ عام 1990 ، وما تلاها من احداث عام 2003 ، فالاقتصاد العراقي تعرض الى عدة صدمات أقتصادية وفي كل مرة قبل ان يتكيف للتغيرات الناتجة عن الصدمة السابقة يواجه صدمة اخرى ، وتتأثر مؤشرات الانتاجية تبعا لذلك .

وتوصل البحث الى ان القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي قد تطورت بمعدلات متباينة خلال مدة الدراسة بالاسعار الجارية والثابتة لعام 1988 عدا الاخفاقات خلال مدة الحصار التي امتدت من 1990 لغاية 2003، اما مؤشرات الانتاجية فقد تباينت خلال مدة الدراسة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة، وأوصى البحث بإيلاء الاهتمام بالصناعة وتوسيع التخصيصات المرصودة لها واعتماد الانتاجية لرفع كفاءة الاداء وتحقيق النمو المستمر.

المصطلحات الاساسية للبحث/

المنشات الصناعية الكبيرة، المنشات الصناعية الصغيرة، انتاجية العامل، انتاجية مستلزمات الانتاج، القيمة المضافة .

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

المقدمة

تحتل الصناعة أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ومقياسا لتقدمها وهي تسهم في زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة.

سيتم تحليل مؤشرات الانتاجية في المنشأت الصناعية الكبيرة والصغيرة على عدة مدد زمنية حسب الوضع الاقتصادي الذي ساد في كل فترة، فقد امتدت مدة البحث من سنة 1970 باعتبارها تمثل اول خطة اقتصادية، استهدفت النهوض بالصناعة الى سنة 2009 .

وصاحب المدة 1970-1980 تحقيق فوائض نقدية ترتبت على ارتفاع اسعار النفط منذ عام 1974.

وبدأت منذ عام 1980 الحرب مع ايران ،ومن ثم اخذت المؤشرات الصناعية وضعا جديدا لتأثير الحرب عليها، واختلف ايضا تأثير الحرب على المتغيرات الصناعية عبر سنواتها الثمانية.

وبعد انتهاء الحرب، وقبل ان يعود الاقتصاد للتكيف مع المستجدات الجديدة، فرض الحصار الاقتصادي عليه منذ عام 1990 وبدأت تأثيرات الحصار على القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة ثم احداث 2003 وما تركتها من اثار على القطاع الصناعي ، وتتأثر تبعا لذلك مؤشرات الانتاجية في المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة .

ويقوم البحث على فرضية مفادها " حققت مؤشرات الانتاجية في القطاع الصناعي تطورات عدة رغم تعرضها الى تغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة الممتدة من 1970-2009".

يهدف البحث الى التعرف على تطور مؤشرات الانتاجية الاقتصادية في المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة في العراق لمدة الممتدة من 1970-2009 وتحليل تغيرات تلك المؤشرات بغية تجاوز السلبيات وتحقيق التطور المستمر.

ولتحقيق هدف هذا البحث تم تقسيمه على:-

أولاً: أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني

ثانياً: الانتاجية، مفهومها والعوامل المؤثرة فيها

ثالثاً: الانتاجية في المنشأت الصناعية الكبيرة

رابعاً: الانتاجية في المنشأت الصناعية الصغيرة

الاستنتاجات والتوصيات

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية
في القطاع الصناعي في العراق

أولاً : أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني

ينصرف مفهوم الصناعة إلى نشاط مجموعة من الوحدات الانتاجية المملوكة للافراد او القطاع العام، التي تعمل على تطبيق الفنون الانتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، لغرض انتاج مجموعه من المنتجات والسلع اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري[1].

ويعد نمو وتطور الصناعة وزيادة وزنها واهميتها النسبية، أحد المؤشرات التي تستخدم للحكم على مستويات التقدم الاقتصادي للبلدان المختلفة[2] ، لذلك اهتمت الدول النامية بالتصنيع كوسيلة لاصلاح الخلل الهيكلي فيها، بهدف تخليصها من التخلف وبدأت اغلب هذه الدول تعمل بمختلف الوسائل والاتجاهات على تنمية وتطور القطاع الصناعي لكي يأخذ دوره الصحيح في الهيكل الاقتصادي.

وفي العراق اكدت خطة التنمية 1970-1974، ضرورة التركيز على القطاع الصناعي بوصفه القاعدة الاساسية لتطوير البلاد وتحقيق الاكتفاء وتنويع المنتجات الصناعية[3].

كما اكدت خطة التنمية للسنوات 1976-1980 ضرورة مواصلة التطوير الصناعي بغية بناء القاعدة المادية والتكنولوجية المتطورة للاقتصاد الوطني، واستهدفت خطة التنمية للسنوات 1981-1985 تعزيز مسيرة التنمية الصناعية في العراق باقامة الصناعات الاساسية المتطورة كالبتروكيمياويات والاسمدة والحديد والصلب ومشاريع الطاقة. ولبيان اهمية الصناعة ودورها في الاقتصاد الوطني، يمكن الاشارة إلى ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الصناعة التحويلية (بالاسعار الجارية) بلغ (116) م.د*عام 1970، ازداد الى (238.5) م.د عام 1975 ثم الى (709)م.د عام 1980 والى (1479.9) م.د عام 1985 واستمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حتى وصل إلى (2694.2) م. د عام 1989 ثم بدأ بالانخفاض حتى عام 1991 وارتفع بعد ذلك إلى (5620) م.د عام 1992 حتى وصل الى (303724.2) م.د و (3369376.3) م.د عامي 2003 و 2009 [4] على التوالي*.

كما بلغت الاهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي 9.6% عام 1970 ثم انخفضت الى (6%) عام 1975 والى (4.5%)عام 1980[5] ثم ارتفعت الى (9.4%)عام 1985 بعدها انخفضت الى (8.1%) عام 1990 ووصلت الى (1.2%) و(2.41%) عامي 2003 و 2009 على التوالي.

وبشكل عام فان انخفاض الاهمية النسبية للصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي رغم ارتفاع قيمته المطلقة، يعود الى ان معدل النمو السنوي المركب لاجمالي الناتج اكبر من معدل نمو الناتج في الصناعة التحويلية للسنوات أعلاه نتيجة ارتفاع معدل نمو القطاعات الأخرى لاسيما القطاع النفطي، أضف الى ذلك عدم كفاءة الصرف في القطاع الصناعي خلال مدة البحث . كما تعرض القطاع الصناعي الى نقص مستلزمات انتاجه بعد عام 1991 بسبب الحصار الاقتصادي وتوقف بعض الصناعات بعد احداث 2003.

ويمكن بيان اهمية الدور الذي تحتله الصناعة في اطار عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يأتي:-

1- امكانية القطاع الصناعي على استيعاب المزيد من الايدي العاملة ولا سيما ان امكانيات نموه غير محدوده كما هي الحال في القطاعات الاخرى[6].
2- تساهم الصناعة في ارتفاع معدلات نمو الانتاج والانتاجية بصورة اسرع قياسا ببقية قطاعات الاقتصاد القومي، لامكانية القطاع الصناعي على استيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة.
3- تساهم الصناعة في تنويع هيكل الاقتصاد القومي وتغيير هيكله السلعي باتجاه تقليل الاعتماد على النفط كمورد اساس في التنمية[7].

4- تعمل الصناعة على تطوير القطاع الزراعي وتغيير شكل العمالة فيه من خلال استخدام الاساليب العلمية والتكنولوجية في الانتاج الزراعي، مما يؤدي الى زيادة انتاجية العمل في القطاع الزراعي.
5- الاسهام في تدعيم الاستقلال الاقتصادي، لان تطوير القطاع الصناعي يمكن ان يقلل من اعتماد البلد في توافر احتياجاته على الخارج ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور وتعزيز الاستقلال السياسي للبلد[8].
6- تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي[9] فقد ثبت خلال تجارب الكثير من الدول انه بزيادة الاستثمارات في الصناعة، سيتم تكوين فائض اقتصادي وتحقيق معدلات متسارعة في الدخل القومي.
7- من خلال ما سبق سوف تسهم الصناعة في نقل الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم وضمان القدرة الدفاعية للبلد ، كما تؤدي الى ارساء قيم وعادات وتقاليد جديدة للاختلاف الجوهري في طبيعة العمل الصناعي عن النشاط الزراعي واتساع المناطق الحضرية.

ثانياً: الانتاجية، مفهومها والعوامل المؤثرة عليها

تعد الانتاجية من الموضوعات التي حظيت باهتمام متزايد في جميع البلدان وترجع اهميتها الى الدور الحاسم الذي تلعبه في تطور المجتمع الانساني، ولموضوع الانتاجية اهمية كبيرة في المناقشات الاقتصادية، وذلك ان المشكلة الاقتصادية تتمثل في زيادة عائد الموارد المتاحة من خلال الانتاج الافضل والاكثر بموارد محدودة او الانتاج المحدد بموارد اقل، بغية اتباع حاجات اكثر للمجتمع باقل موارد ممكنة [10].

وتوضح النظرية الاقتصادية الكلية ، دور الانتاجية في تحقيق الانتاج الاجمالي حيث ان معادلة نمو الانتاج الاجمالي في الاقتصاد من جانب اسهام قوة العمل تأخذ الشكل الأتي:-

$$R=N+P$$

R: معدل نمو الناتج
N: معدل نمو المشتغلين P: معدل نمو انتاجية العمل

وبتعبير اخر يتأثر معدل نمو الناتج الاجمالي بمعدل نمو انتاجية العمل عند ثبات معدل نمو المشتغلين.

ويعد مؤشر الانتاجية اداة مهمة في التحليل الاقتصادي من خلال استخدامه في تقييم الاداء سواء على مستوى الاقتصاد القومي او على مستوى فروعه من خلال المقارنات عبر المدد الزمنية او من خلال المقارنة بين الوحدات الانتاجية.

كما يستخدم هذا المفهوم في عملية التخطيط الاقتصادي، ومن ثم تعطي البلدان النامية للانتاجية اهتماما اكثر بوصفها احد الادوات للقضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتبر الانتاجية معيارا لكفاءة استخدام الموارد من خلال العلاقة بين الانتاج من ناحية والمستخدم من احد عناصر الانتاج (المواد الاولية ،العمل، رأس المال) أو جميعا من ناحية أخرى [11].

وتستخرج الانتاجية بالشكل الأتي[12]:-

الانتاجية الكلية = القيمة المضافة (قيمة الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج) put out
المدخلات (رأس المال+ المواد+ العمل) input

الانتاجية الجزئية* = القيمة المضافة
احد المدخلات (عنصر من عناصر الانتاج)

ومن ثم فان الانتاجية الكلية ترتفع اذا امكن رفع الانتاج مع بقاء جميع عناصر الانتاج المستخدمة ثابتة او ارتفاعها بنسبة اقل والعكس صحيح، والارتفاع في انتاجية عنصر معين يعكس زيادة درجة الانتفاع من ذلك العنصر الذي تمثله الانتاجية الجزئية.

ويحقق رفع الانتاجية منافع عديدة كتقليل كلفة الانتاج والترشيد في استخدام العناصر الانتاجية وتوفير قدر اكبر من السلع لاغراض التصدير وتحسين طرق الانتاج ثم تحسين اداء العاملين [13].

لم يتفق الاقتصاديون على تصنيف معين للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الانتاجية، فلبعضها تأثيرات اجتماعية وللاخرى تأثيرات سياسية أو اقتصادية أو تقنية.

ويمكن ان نضع العوامل المؤثرة في الانتاجية كما يأتي[14]:-

1- العوامل التكنولوجية وتضم
أ- حجم ونوعية رأس المال المستخدم في العملية الانتاجية.
ب- المستوى التقني المستخدم في الانتاج الذي يسهم في زيادة الانتاج وتقليل الوقت.
ج- نسب التلف والعطل في الاجهزة والمكائن واستغلال الوقت.
د- تقسيم العمل والتخصص والتكامل والتركز في الانتاج.
هـ مدى توفر الهياكل الارتكازية اللازمة لعمل المشاريع الانتاجية.
2- العوامل البشرية التي تتضمن القدرة على العمل والرغبة فيه ثم التعليم والتدريب لهم دورا في رفع الانتاجية.
3- العوامل الخارجية التي تتمثل في علاقات الملكية وتشريعات العمل والتنظيمات العمالية ثم الوضع الاقتصادي السائد والقدرات الادارية والتنظيمية المتوفرة والحوافز بشقيها المادي والمعنوي والظروف السياسية والاقتصادية القائمة ثم حجم السوق والعوامل الطبيعية.

ثالثاً: الانتاجية في المنشات الصناعية الكبيرة[15]

بعد التعرف على اهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني واهمية موضوع الانتاجية في التحليل الاقتصادي، سنقوم في هذا المبحث بتحليل مؤشرات الانتاجية (العمل،الاجر ،مستلزمات الانتاج ونسبة القيمة المضافة الى الانتاج) في المنشأت الصناعية الكبيرة بعد التعرف الى واقع تطور القيمة المضافة في هذه المنشأت.

1- تطور القيمة المضافة في المنشأت الصناعية الكبيرة.

تمثل القيمة المضافة، الزيادة الصافية في الانتاج وهو افضل من مؤشر الانتاج الا ان الاخير يعكس القيمة الاجمالية للانتاج بضمنها قيمة مستلزمات الانتاج، ومن ثم فأن الارتفاع في القيمة الاجمالية للانتاج بوتائرعالية قد لا يعكس بالضرورة ارتفاع مساهمة الصناعة في الدخل القومي، اذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن الارتفاع الكبير في قيمة مستلزمات الانتاج لاسباب تتعلق بانخفاض مستوى الانتاجية في الصناعة.

لذلك فأن مؤشر القيمة المضافة يعكس مستوى الكفاءة الانتاجية للصناعة ومدى مساهمتها في تكوين الدخل القومي.

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

يفيد الجدول (1) ان القيمة المضافة، ازدادت بالاسعار الجارية من (65.24) م.د عام 1970 إلى (507.09) م.د عام 1980 ثم الى (1516.5) م.د عام 1990 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (22.7%) في الفترة 70-80 وبمعدل نموسنوي مركب قدره (11.5%) في الفترة 1980-1990، وبمعدل نومركب سنوي (55%) في الفترة 90-2003و(29%) في الفترة 2003 - 2009 ، وعند احتساب القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لسنة 1988 ، تبين انها حققت نموا قدره (9.6%) و(1.4%) و (-9.6%) و (-3.3%) خلال الفترات 70-80 و80- 90 و90-2003 و2003-2009 على التوالي[16] لذلك فان معدلات الزيادة الكبيرةفي القيم الجارية لا تعكس زيادة الناتج الحقيقي فقط بل تعكس ايضا زيادة اسعار هذا الناتج في السوق، فقد دلت المؤشرات ان كمية الانتاج نمت بمعدل اسرع من نمو اسعار الانتاج خلال المدة 1970-1980، حيث ازدادت كمية الانتاج بمعدل سنوي (26%) وازدادت اسعار الانتاج بمعدل سنوي (18%) فقط لتوجه الدولة نحو دعم القطاع الصناعي وزيادة تخصيصاته خلال تلك الفترة.

في حين كانت زيادة الاسعار بمعدلات اسرع بعد عام 1980، إذ انخفضت كمية الانتاج للمدة 1980-1990 بمعدل سنوي مركب قدره (0.7%) وارتفعت اسعار الانتاج للمدة نفسها بمعدل سنوي (9.8%) لظروف الحرب للمدة 1980-1988 وتأثيراتها السلبية على القطاع الصناعي .

لقد اتبع العراق منذ عام 1987 سياسة تحويل ممتلكات القطاع العام الى الخاص ولم تشمل سياسة التخصيص الصناعات الاستراتيجية (البتروكيمياويات والمصافي النفطية وصناعات الحديد والصلب والفوسفات) اضافة الى عدد من المنشات العامة مثل سكك الحديد والكهرباء والبنوك وشركات التامين ، اما الصناعات الاخرى فكانت عرضة للتخصيص ، اقترن ذلك بالتخلف التقني حيث اصبحت تكاليف الانتاج عالية وتدهورت القدرة التنافسية الدولية [17] وشهدت كمية الانتاج انخفاضا كبيرا بمعدل سنوي (72.5%) خلال المدة 1990-2003 و (24%)خلال المدة 2003 – 2009 لاسباب تتعلق بالحصار وما تلاها من احداث عام 2003 و تعرض القطاع الصناعي الى غلق بعض منشاته و نقص كبير في مستلزمات الانتاج وارتفاع اسعارها لذلك انخفض مؤشر القيمة المضافة خلال مدة البحث .

2- انتاجية العمل

وهي العلاقة بين القيمة المضافة والعمل المبذول لتحقيق تلك القيمة[18] وهي من المؤشرات المهمة في الانتاجية، لأهمية العنصر البشري في عناصر الانتاج الأخرى، ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة استخدام العمل في تحقيق اقصى قدر من الانتاج باقل قدر من النفقات.

وتوضح بيانات الجدول(2) ان انتاجية العمل في المنشأت الصناعية الكبيرة، قد تزايدت بالاسعار الجارية بشكل كبير بعد عام 1970، بمعدل نمو سنوي (14.2%) للمدة 1970-1980 وبمعدل اقل في المدة 1980-1990 بلغ (12.9%) وهو ما يؤشر وضعا صحيا في عمل تلك المنشأت خلال المدة 1970-1990 رغم تعرض العراق لظروف الحرب خلال السنوات 1980-1988 وما افرزت من تأثيرات سلبية، ويمكن ان ترجع انخفاض معدلات نموالانتاجيةفي المدة 80-1990الى ان الارقام المسجلةعن العاملين في القطاع الصناعي لا تمثل العاملين فعلا في الانتاج حيث التحق جزء من هؤلاء المسجلين بالنشاط الحربي[19] وبتعبير اخر فأن انخفاض عدد المشتغلين فعلا عن العدد المسجل، ثم تقليص استيراد مستلزمات الانتاج الأخرى قد أثر على قيمة الناتج في اتجاه الانخفاض، لذلك انخفضت انتاجية العامل خلال المدة 1980-1990 ورغم انخفاض انتاجية العامل خلال المدة حققت المنشات الحكومية ارباحا عالية بسبب الاجراءات الحمائية الشديدة ازاء السلع المستوردة المنافسة في تلك المدة ، وقررت الحكومة في حينها بيع المشاريع الحكومية الى القطاع الخاص لتحقيق زيادة الكفاءة الانتاجية .

ويفيد الجدول(2) ايضا ان انتاجية العمل، باسعار عام 1988، انخفضت بمعدل سنوي (7.7%) خلال المدة 1990-2003 وبمعدل (2.2%) في المدة 2003 – 2009 لتدهور انتاجها بشكل كبير بسبب العقوبات الاقتصادية وتخريب البنى الصناعية باحداث 2003 وارتفاع الرقم القياسي لاسعار الانتاج بمعدل (72%) سنويا خلال المدة 90-2003 وبمعدل (33%) سنويا خلال المدة 2003-2009 .

ان سياسة الانفتاح على السلع المستوردة والغاء الضرائب الكمركية بعد عام 2003 وجعلها (5%) لكافة السلع المستوردة اثر ذلك على عمل الصناعة في العراق واصبحت السلع المصنعة محليا غير قادرة على منافسة السلع المستوردة ، فارتفعت تكاليف انتاج السلع المحلية من اجورالعاملين والتزود بالطاقة الكهربائية وغيرها ،لذلك توقفت معظم المنشات الانتاجية عن العمل بعد عام 2003 .

3- انتاجية الاجر

تمثل انتاجية الاجر، القيمة المضافة التي حققها الدينار الواحد الذي يدفع كاجور ومزايا مقابل مساهمة عنصر العمل في العملية الانتاجية.

يفيد الجدول(2) ان انتاجية الاجر قد تذبذبت خلال مدة الدراسة بين حد ادنى قدره (0.95) دينار عام 2003 وحد اعلى قدره (3.68)دينار عام 1990 وهو يؤكد عدم استقرار وانتظام حركة هذا المؤشر .

ففي المدة 1970-1980 انخفضت انتاجية الاجر بمعدل سنوي (0.1%)، ويفسر ذلك بالاسباب الاتية[20] :-

أ- صدور قرارات لزيادة القدرة الشرائية من خلال زيادة الاجور والرواتب اعتبارا من عام 1974 دون ان يرافق ذلك زيادة متماثلة في القيمة المضافة.

ب- توسيع التشغيل في منشأت القطاع الاشتراكي انطلاقا من سياسة الدولة الاجتماعية والقضاء على البطالة.

ونتيجة لذلك فقد انخفضت انتاجية الاجر خلال المدة 1970-1980 وارتفعت الانتاجية في المدة 1980-1990 بمعدل سنوي (5.2%)،.

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

وبسبب ظروف الحصار الاقتصادي، تعرضت انتاجية الاجر الى الانخفاض خلال المدة 1990-2003 بمعدل سنوي (9.8%) لانقطاع استيراد مستلزمات انتاج الصناعة وارتفعت في المدة الاخيرة 2003 – 2009 بمعدل (3.2%) بسبب ارتفاع القيمة المضافة للقطاع خلال عام 2009 .

4- انتاجية مستلزمات الانتاج

تمثل انتاجية مستلزمات الانتاج، القيمة المضافة التي حققتها الوحدة الواحدة من مستلزمات الانتاج ومن ثم فهي تعبر عن كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج في الصناعة.

ويبين الجدول(2) ان اتجاهات انتاجية المستلزمات بقيت مستقرة تقريبا عدا ارتفاعات محدودة في سنة 1990و2009، فقد ارتفعت الانتاجية بمعدل(4.2%) سنويا خلال المدة 1980-1990، وانخفضت بمعدل (0.5%) سنويا في المدة 1990-2003 وارتفعت في المدة الاخيرة 2003 -2009 بمعدل 8.1%.

وبتعبير اخر فأن هناك تذبذبا في هذه الانتاجية ومن ثم يمكن الاستنتاج، ان هناك امكانية لزيادة انتاجية المستلزمات عن طريق زيادة كفاءة استخدامها وتبديد الهدر فيها.

5- نسبة القيمة المضافة الى الانتاج

تعبر نسبة القيمة المضافة الى الانتاج عن الكفاءة الفنية للمشروعات الانتاجية او ما يعرف بدرجة التصنيع، حيث تبين مدى ما تحققه العملية الانتاجية من قيمة مضافة، ومن ثم فأن ارتفاع هذا المؤشر يعني كفاءة هذه العملية، ومن ملاحظة العمود الخاص بهذه النسبة في الجدول (2) يتبين ما يأتي:-

أن نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج ارتفعت خلال الفترات الأولى بشكل محدود جداً فهي لم تنمو خلال المدة 1970-1980 الا بمعدل سنوي قدره (0.1%) فقط وبمعدل (2.3%) فقط خلال المدة 1980-1990 وانخفضت في المدة 90-2003 بمعدل (0.3%)، في حين حققت ارتفاعا في المدة 2003 – 2009 بمعدل (3.9%).

ان الفوائض النقدية التي تحققت خلال فترة السبعينات، خاصة بعد عام 1974، ادت الى زيادة استيراد مستلزمات الانتاج، ومن ثم فلم تكن مسألة كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج ذات اهمية كبيرة في المنشآت الانتاجية، لذلك انخفضت درجة التصنيع ولم تنمو النسبة الا بقدر محدود.

ومن جهة أخرى فأن ظروف الحرب العراقية- الايرانية في السنوات 1980-1988 وتقليص استيرادات مستلزمات الانتاج وبالاخص بعد عام 1983 ادى الى تكثيف استخدام رأس المال ومن ثم ارتفعت درجة التصنيع تبعا لذلك، حتى حققت نسبة نمو عالية خلال المدة 80 - 1990.

وفي الفترة 1990-2003 وللظروف التي مر بها العراق، فقد انخفضت نسبة التصنيع بمعدل سنوي (0.3%)، حيث انخفض كمية الانتاج بشكل كبير لتوقف معظم المنشآت الانتاجية عن العمل بسبب انقطاع امدادات مستلزمات انتاجها.وحققت نسبة القيمة المضافة الى الانتاج معدل نمو جيد خلال المدة 2003-2009 لارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي عام 2009 .

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية
في القطاع الصناعي في العراق

جدول (1)
المؤشرات الاقتصادية للمنشأت الصناعية الكبيرة (بالاسعار الجارية)

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(4)-(3)
السنة	عدد المشتغلين (بالالف)	الاجور والمزايا (بالمليون دينار)	قيمة الانتاج الصناعي (بالمليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج (بالمليون دينار)	القيمة المضافة (بالمليون دينار)
1970	87.0	29.19	174.27	109.03	65.24
1980	180.9	229.87	1330.94	823.85	507.09
1990	159.7	411.0	3143.3	1626.8	1516.5
2003	122.4	476492.5	980340.9	526205.2	454135.7
2009	193.5	1860064.2	3716181.8	1559746.9	2156434.9

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لعدة سنوات (بغداد:وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة).

جدول رقم (2)
بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في المنشآت الصناعية الكبيرة

	1/5		2/5	4/5	3/5
السنة	انتاجية العامل (الف دينار) بالاسعار الجارية	انتاجية العامل (الف دينار) بالاسعار الثابتة لعام 1988	انتاجية الاجر (دينار)	انتاجية مستلزمات الانتاج (دينار)	نسبة القيمة المضافة الى الانتاج (دينار)
1970	0.74	3.7	2.23	0.59	0.374
1980	2.8	3.2	2.2	0.615	0.38
1990	9.49	5.8	3.68	0.93	0.48
2003	3709.2	2.04	0.95	0.86	0.46
2009	11139.7	1.76	1.15	1.38	0.58
معدل النمو السنوي المركب%					
1980-1970	14.2	1.4 -	0.1-	0.4	0.1
1990-1980	12.9	6.1	5.2	4.2	2.3
2003-1990	58.2	7.7 -	9.8 -	0.5 -	0.3 -
2009-2003	20.0	2.4 -	3.2	8.1	3.9

المصدر: احتسب الجدول من بيانات الجدول (1)، أما معدل النمو السنوي المركب فقد احتسب بالمعادلة التالية :-

$$r = \{(An \setminus Ao)^{1\setminus n}\} - 1 * 100$$

حيث: معدل النمو السنوي =r
عدد السنــوات =n
السنة الاخيــرة=An
السنة الأولــى=Ao

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

رابعاً : الانتاجية في المنشآت الصناعية الصغيرة

سيتم اتباع النهج نفسه الذي تم اتباعه في التعرف على مؤشرات الانتاجية في المنشأت الصناعية الكبيرة، إذ سيتم في البداية التعرف على تطور القيمة المضافة في هذه المنشأت، ثم تحليل مؤشرات الانتاجية التي سبق استخدامها.

1- تطور القيمة المضافة في المنشأت الصناعية الصغيرة

ازدادت القيمة المضافة بالاسعار الجارية بمعدلات نمو متباينة خلال مدة الدراسة، حيث نمت بمعدل مركب (20%) سنوياً خلال المدة 1970-1980 وبمعدل (14.6%) سنويا في المدة 1980-1990، اما في المدة 1990-2003 فقد ارتفعت القيمة المضافة بمعدل سنوي يقدر (54.5%) كما هو في الجدول(3) وارتفعت بمعدل(15%) خلال المدة 2003-2009، وهذه المعدلات تعكس ايضا بطبيعة الحال زيادة اسعار الناتج في السوق.

وعند احتساب القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لسنة1988، تبين ان القيمة المضافة في المنشأت الصغيرة، حققت نموا قدره (10.81%) و (4.3%)و(28.3%) و (– 6.1%) خلال الفترات 1970-1980و1980-1990و1990-2003 و2003- 2009على التوالي.

يتضح من المؤشرات السابقة ان الصناعات الصغيرة خلال المدة 1990-2003 كانت اكثر كفاءة من الصناعات الكبيرة ، فهي اكثر استجابة للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد الوطني، ومن ثم حققت نموا اكبر في القيمة المضافة مقارنة بالصناعات الكبيرة. واصبحت نسبة النمو سالبة في المدة 2003-2009 لتعرض الصناعات الصغيرة لمنافسة السلع المستوردة وارتفاع تكاليف انتاجها ادى الى غلق الكثير من الصناعات الصغيرة. وتفيد المعطيات الاحصائية ان اداء الصناعات الصغيرة كان ضعيفا في السبعينات والثمانينات مقارنة بالصناعات الكبيرة، حيث لم تشكل الصناعات الصغيرة بناءا على تخطيط مسبق بل ان هناك اتجاها يؤكد على الصناعات الكبيرة في بداية السبعينات اثرا سلبيا على اهمية الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق القيمة المضافة[21].

2- انتاجية العمل

حققت انتاجية العمل معدلات نمو متباينة خلال فترات البحث، حيث يبين الجدول(3) ان عدد العاملين قد ارتفع وانخفض تبعا لارتفاع وانخفاض القيمة المضافة في المدة 70- 90 اما في السنوات 2003 و2009 فقد انخفض عدد العاملين في الصناعات الصغيرةلانخفاض عدد الصناعات الصغيرة العاملة بعد اغلاق العديد منها بسبب – كما مر ذكره- فتح ابواب الاستيراد للسلع الاجنبية وبدون ضوابط وارتفاع كلف انتاجها ومن ثم كانت حركة انتاجية العمل الموضحة في الجدول (4) مترافقه مع حركة القيمة المضافة واعداد العاملين .

ويفيد الجدول (4) ان انتاجية العمل بالاسعار الجارية نمت بمعدلات تقدر (18.5%) و(10.8%) و (64.7%) و(25.5%) في الفترات 1970-1980و1980-1990 و 1990-2003 و 2003- 2009 على التوالي ونمت بالاسعار الثابتة لسنة 1988- بمعدلات تقدر (5.8%) و(0.71%) و (- 4.5%) و (- 51.8%) للفترات نفسها على التوالي.

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

يمكن القول ان المنشات الصغيرة كانت اكثر مرونة في التكيف مع متغيرات الحرب والحصار الاقتصادي ، فالمنشات الصغيرة قامت بتسريح عمالها وخفضهم خلال سنوات الحرب مع ايران عندما انخفضت القيمة المضافة في الثمانينات، وامتازت ايضا بمرونتها في الحصول على المواد الاولية من الاسواق المحلية خلال فترة الحصار[22] ، والعمل بكامل طاقتها الانتاجية وتوفير فرص العمالة والقدرة الشرائية لقطاع لا يستهان به من افراد المجتمع، لذلك ارتفعت قيمتها المضافة خلال سنوات الحصار.

3-انتاجية الاجر

لم تحقق انتاجية الوحدة المدفوعة كاجور ومزايا تغيرات مهمة في الفترة 1970-1980، حيث انخفضت بمعدل طفيف قدره (0.4%) خلال تلك الفترة بسبب ارتفاع عدد المشتغلين بنسبة اكبر من ارتفاع قيمة الأجور، كما هو في الجدولين (3و4).

وحققت الانتاجية ارتفاعا بسيطا في المدة 1980-1990 بمعدل سنوي (1.7%) وارتفاعا اقل في المدة 1990-2003 و 2003-2009 بمعدل مركب (0.84%) و(0.97%) سنويا على التوالي.

ويمكن القول ان ارتفاع انتاجية الاجر خلال سنوات الحصار الاقتصادي كان مرده بالدرجة الاساس الى زيادة دعم الدولة الى الصناعات الصغيرة عن طريق زيادة دور اتحاد الصناعات العراقي في توجيه الصناعات الصغيرة من خلال تأسيس قسم الصناعات الصغيرة عام 1992[23].ويشير ارتفاع انتاجية الاجر في 2003 و 2009 لارتفاع القيمة المضافة وانخفاض عدد العاملين في ذلك القطاع .

4- انتاجية مستلزمات الانتاج

تذبذبت انتاجية مستلزمات الانتاج او ما يعبر عنها بكفاءة استخدام مستلزمات الانتاج خلال مدة البحث، حيث يوضح الجدول (4) ان النسبة بلغت (0.821) دينار عام 1970 انخفضت حتى عام 1980 ثم ارتفعت في الاعوام الاخرى قيد الدراسة.

ان تلك الحركة في انتاجية مستلزمات الانتاج يمكن تفسيرها من خلال التغير في عنصري العمل ورأس المال لأن مدة التحليل طويلة تقارب 39 عاما وتفسر ايضا بالعوامل الادارية والتنظيمية التي تحكم العملية الانتاجية.

ويمكن القول ان هناك امكانية فعلية لتحقيق زيادة في انتاجية المستلزمات لو وضعت المعالجات الكفيلة بتجاوز اسباب انخفاضها.

5- نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج

يفيد الجدول (4) أن الكفاءة الفنية للمنشات الصغيرة كانت ضعيفة طيلة فترة الدراسة حيث انخفضت بمعدل سنوي (1.9%) خلال المدة 1970-1980ثم ارتفعت في الفترة 1980-1990بمعدل ضئيل قدره(0.5%) ثم ارتفعت ايضا بمعدل(1.4%) في الفترة 1990-2003 وبمعدل (1.8%) في الفترة 2003-2009، وهذا يؤشر ضعف كفاءة تلك المنشأت نظرا لان التطور في الانتاج لم يحقق تطور مماثل في القيمة المضافة المتفقة فيها، لذلك نمت القيمة المضافة-الجدول(3) – بمعدلات أعلى من معدلات نمو نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج.

ويلاحظ ان تطور القيمة المضافة قد اخذ اتجاها منتظما نحو الزيادة ولو بنسب متباينة خلال مدة الدراسة، ولكن اتجاهات التغير في نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج كانت غير منتظمة وهو يؤكد ضعف كفاءة هذه المنشأت باتجاه فرز العوامل المؤثرة في ذلك وضبطها لتحقيق زيادة في هذا المؤشر.

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية
في القطاع الصناعي في العراق

جدول(3)
المؤشرات الاقتصادية للمنشأت الصناعية الصغيرة(بالاسعار الجارية)

السنة	(1) عدد المشتغلين (بالالف)	(2) الاجور والمزايا (بالمليون دينار)	(3) قيمة الانتاج الصناعي (بالمليون دينار)	(4) قيمة مستلزمات الانتاج (بالمليون دينار)	(4)-(3)=(5) القيمة المضافة (بالمليون دينار)
1970	62.071	4.881	52.827	29.004	23.823
1980	76.247	34.111	431.991	272.543	159.448
1990	106.473	112.360	1577.625	954.461	623.164
2003	50.207	31367.004	413729.832	219855.710	193874.122
2009	27.780	65109.035	815953.528	389231.285	426722.243

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لعدة سنوات (بغداد: وزارة التخطيط، سنوات متفرقة) .

جدول رقم (4)
بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في المنشآت الصناعية الصغيرة

السنة	1/5 انتاجية العامل (الف دينار) بالاسعار الجارية	انتاجية العامل (الف دينار) بالاسعار الثابتة لعام 1988	2/5 انتاجية الاجر (دينار)	4/5 انتاجية مستلزمات الانتاج (دينار)	3/5 نسبة القيمة المضافة الى الانتاج (دينار)
1970	0.38	1.9	4.88	0.821	0.45
1980	2.09	3.37	4.67	0.58	0.369
1990	5.85	3.62	5.54	0.65	0.39
2003	3861.4	1.97	6.18	0.881	0.468
2009	15360.7	0.024	6.553	1.096	0.522
	معدل النمو السنوي المركب%				
1980-1970	18.5	8.7	0.4-	3.4-	1.9-
1990-1980	10.8	0.71	1.7	1.1	0.5
2003-1990	64.7	4.5 -	0.84	2.3	1.4
2009-2003	25.5	51.8 -	0.97	3.6	1.8

المصدر: احتسب الجدول من بيانات الجدول(3)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

تتركز اهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يأتي:-

1- تطورت القيمة المضافة في المنشآت الصناعية الكبيرة بالاسعار الثابتة لعام 1988 بمعدل سنوي (9.6%) و(1.6%) للفترات 1970-1980و1980-1990 على التوالي في حين انخفضت بمعدل سنوي(9.67%) للمدة 1990-2003 لظروف الحصار الاقتصادي وعادت وارتفعت بمعدل سنوي(5.3%)في المدة 2003 – 2009 .

2- اشارت النتائج إلى ان مؤشرات الانتاجية في المنشآت الكبيرة، ارتفعت بمعدلات متباينة خلال 1970-1980و1980-1990عدا انتاجية العامل بالاسعار الثابتة والأجور في الفترة الأولى 1970-1980 كما انخفضت تلك المؤشرات في المدة 1990-2003 وارتفعت انتاجية المؤشرات كافة عدا انتاجية العمل بالاسعار الثابتة في المدة 2003 – 2009 يعكس ذلك دعم الدولة للصناعات الكبيرة لتوفير مستلزمات انتاجه في المدة من 70 الى 1990، وفي المدة 1990-2003 توقفت امدادات مستلزمات انتاج الصناعات الكبيرة، لذلك انخفضت مؤشرات الانتاجية بعد عام 1990 وارتفعت مؤشرات الانتاجية في المدة الاخيرة لارتفاع القيمة المضافة للصناعة خاصة بعد عام 2005 .

3- توصلت نتائج الدراسة، ان هناك تذبذبا في انتاجية مستلزمات الانتاج في الصناعة الكبيرة والصغيرة، يعني ذلك ان هناك امكانية لزيادة انتاجية المستلزمات عن طريق تبديد الهدر ورفع كفاءة استخدامها.

4- دلت نتائج الدراسة ان القيمة المضافة في المنشآت الصناعية الصغيرة حققت نموا بالاسعار الثابتة لعام 1988 قدره (8.3%)و(3.8%) خلال الفترات 1970-1980و1980-1990على التوالي وانخفضت بمعدل سنوي(9.4%)و(7.3%) خلال الفترات 90 -2003 و2003-2009 على التوالي .

5- كان اداء الصناعات الصغيرة ضعيفا خلال الفترة 1970-1980 حيث ركزت ستراتيجية التنمية على دعم وتطوير الصناعات الكبيرة دون الصغيرة وغياب اشكال التعاون بين الصناعات الصغيرة خلال تلك الفترة، لذلك ارتفعت مؤشراتها الانتاجية بنسبة أقل من المؤشرات المناظرة لها في الصناعات الكبيرة.
أما خلال المدة 1990-2003، فقد ارتفعت مؤشرات الانتاجية لأنها كانت اكثر مرونة في التكيف مع متغيرات الحصار الاقتصادي.

6- ضعفت نسب التصنيع (نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج) في المنشآت الصغيرة طيلة فترة الدراسة لأن القيمة المضافة نمت بنسبة أقل من معدلات نمو الانتاج في حين ان استخدام اوسع لرأس المال في الصناعات الكبيرة ادى إلى ارتفاع نسبة التصنيع فيها.

التوصيات

اعتمدت التوصيات المدرجة على النتائج التي توصل إليها البحث وهي:-

1- التوسع في استخدام مؤشرات الانتاجية بغية الاداء وتحسينه في المنشآت الصناعية.
2- رفع الكفاءة الادارية والتنظيمية واعطاء اهتمام اكبر لتطويرها عن طريق زج العاملين في المنشات الانتاجية في دورات تدريبية تساهم في ذلك.
3- رفع كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج وتقليل الهدر في استخدامها عن طريق دراسة اسباب هدرها في المنشات الانتاجية وفرز العوامل المؤثرة في ذلك ووضع المعالجات الكفيلة لها.
4- تقليل عدد العاملين غير المساهمين بشكل مباشر في العملية الانتاجية وخاصة في مجال الخدمات.
5- دعم الصناعات الصغيرة ودعمها في المجالات التي اثبتت قدرتها على الاستمرار خلال الفترات الماضية كالصناعات الكيماوية وصناعة الالات والمعدات وحمايتها من منافسة المنتجات الاجنبية وتهيئة الظروف الملائمة لعمل الصناعات الصغيرة لتخفيض تكاليف انتاجها .
6- وضع الخطط الملائمة لربط الصناعات الصغيرة بحاجة الصناعات الكبيرة بغية توفير مستلزمات انتاج الصناعات الكبيرة كلما امكن ذلك لتوسيع حجم انتاج الصناعتين الصغيرة والكبيرة.
7- تطوير القدرات الفنية والادارية في الصناعات الصغيرة، حيث يمكن ان تتولى الاتحادات الانتاجية تلك المهمة، عن طريق الاستعانة بمنظمين للانتاج، لرفع قيمة انتاج الصناعات الصغيرة.
8- التركيز في تطوير الصناعات الانتاجية لدورها المؤثر في رفع الانتاجية، مع عدم اهمال الصناعات الاستهلاكية المرتبطة بمستوى المعيشة.
9- زيادة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي (المنشات الكبيرة والصغيرة) وبشكل يتناسب واهمية التصنيع في رفع معدلات النمو الاقتصادي وحجم الناتج المحلي الاجمالي .
10- محاولة ايجاد بيئة تنافسية يستطيع القطاع الخاص العمل فيها بكفاءة للأرتقاء بانتاجية عوامل الانتاج وانتاج سلع تستوفي شروط الاسواق الدولية .
11- ادخال التقدم التقني والتطوير التكنولوجي كي تنمو انتاجية العمل بشكل مستمر.
12- اخيرا ضرورة الاهتمام بدراسة كفاءة الاداء والجدوى الاقتصادية في المنشات الانتاجية.

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

هوامش البحث

[1] عبد العزيز مصطفى عبدالكريم، ورشاد مهدي هاشم، التخطيط الصناعي (الموصل: جامعة الموصل،1989) ص26.

[2] ستار خليل حسين، المؤشرات الاقتصادية لنمو الصناعة التحويلية في العراق، الاقتصادي، العدد الثاني ك1 1985، ص114.

[3] وزارة التخطيط، قانون خطة التنمية للسنوات 1970-1974(بغداد:الوزارة،1970) ص127.

*تشير (م.د) مليون دينار اينما وردت في البحث.

[4] الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعه الاحصائية السنوية لعدة سنوات (بغداد:وزارة التخطيط ، السنوات 80-2010).

* تعود الزيادة الكبيرة عامي 2003و2009 الى الزيادة الكبيرة في اسعار الانتاج حيث وصل الرقم القياسي لاسعار الانتاج الى99979 و 377628 للعامين على التوالي باسعار عام 1988 المحسوب من:الجهاز المركزي للاحصاءوتكنولوجيا المعلومات، المجموعه الاحصائية السنوية لعدة سنوات، مصدر سابق، صفحات متفرقة.

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

[5] احتسبت النسب من:-
الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعه الاحصائية السنوية لعدة سنوات، مصدر سابق، صفحات متفرقة.
[6] سالم النجفي ود. محمد صالح القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية (الموصل؟ مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1988) ص218.
[7] فليح حسن خلف، الانتاج والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، الاقتصادي، العدد الأول، السنة 26، أيلول 1985ص42.
8 المصدر السابق نفسه، ص41.
[9] عبد العزيز مصطفى عبدالكريم، ورشاد مهدي هاشم ، مصدر سابق، ص31.
[10] صباح النجار وعبد الكريم محسن ، ادارة الانتاج والعمليات ، الطبعة الثالثة (بغداد : مكتبة الذاكرة ، 2009) ص 20.
[11] John W. Kendrick &Elliot S .Grorssman , productivity in the U.S. Trends and Cycles (U.S.A : THE John Hopkins Univ. press,1980) pp 4,11.
[12] انظر: كاظم جاسم علي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، ط1(عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ،2001) ص257
و عبد الرسول عبد جاسم، الاجور والانتاجية وتقييم العمل، النفط والتنمية، ايار1977، ص76.
*يمكن ان نقيس وفق هذا المقياس انواع متعددة من الانتاجية الجزئية كانتاجية العمل وانتاجية مستلزمات الانتاج وانتاجية رأس المال وانتاجية الاجور.....الخ.
13 فليح حسن خلف، الاجور والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، النفط والتنمية، العدد5، ايلول تش1 1984ص40.

[14] انظر في ذلك
كاظم جاسم علي، تحليل انتاجية العمل في الاقتصاد العراقي، دراسة نظرية وتطبيقية، اطروحة ماجستير غير منشورة (بغداد:جامعة بغداد، 1978) ص ص 54-109.
- قحطان عبد سعيد، بعض الجوانب النظرية لانتاجية العمل، النفط والتنمية، العدد5، ايلول، تش1 1984 ص ص 133-136.
15 لغاية عام 1982 كانت المنشأت الصناعية الكبيرة هي المنشأت التي يزيد عدد المشتغلين فيها عن عشرة اشخاص، وابتداءا من 1983 بدأت تصنف المنشأت الكبيرة بالمنشأت التي يعمل بها اكثر من 30عامل وراسمالها اكثر من (100) الف دينار. انظر:الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2010-2011 (بغداد: وزارة التخطيط، 2012) جدول11-4.
(1) الجدول في الواردة القيم على بالاعتماد 88 لعام الثابتة القيم احتسبت 16 الحكمة بيت ، 2011) بغداد (المالي والانفتاح الحر الاقتصاد عالم في الاجنبي:
الاستثمار ، العلي ابريهي احمد
17
[18] يعبر البعض عن العلاقة بين القيمة المضافة واحد المدخلات بالانتاجية الصافية، في حين تدعي العلاقة بين الانتاج (المخرجات) واحد المدخلات بالانتاجية الاجمالية
راجع سعيد يس عامر و. خالد يوسف الخلف، الانتاجية القياسية، معايير الاداء-قياس الاداء الفعلي (الرياض:دار المريخ للنشر،1984)ص16.

[19] صباح صالح البدري وصباح بهجت عبد الله، اتجاهات الانتاجية والاجور في القطاع الصناعي قبل وبعد الحرب، الاقتصادي، العدد الأول، السنة26، ايلول1985، ص75.
ايضا/ وزارة التخطيط،تحليل تطور انتاجية العمل في القطاع الصناعي (بغداد: الوزارة،1987) ص33.

[20] فليح حسن خلف، الانتاج والانتاجية.....، مصدر سابق، ص 53.

[21]واجهت الصناعات الصغيرة ظرفا غير ملائما لنشاطها خلال عقد السبعينات وحتى عام 1987 تاريخ تأسيس لجنة الصناعات الصغيرة في اتحاد الصناعات العراقي راجع اسباب ذلك في :
امال شلاش،اداء الصناعات الصغيرة في ظل الحصار واثاره على التنمية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد1، المجلد2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1995 ص ص 238-239.

[22]وليد حنا عبد الاحد وعدنان صادق، الصناعات الصغيرة في المنظور الاقتصادي، مؤتمر الصناعات الصغيرة وافاق تطورها (بغداد:اتحاد الصناعات العراقية،1993)ص14.

[23] كمال توفيق طاهر واخرون ، تجربة اتحاد الصناعات العراقي في مجال دعم وتطوير الصناعات الصغيرة (بغداد :اتحاد الصناعات العراقي، بدون تأريخ) ص ص 6-9.

مصادر البحث

المصادر العربية

1- البدري، صباح صالح وعبدالله، صباح بهجت، اتجاهات الانتاجية والاجور في القطاع الصناعي قبل وبعد الحرب، الاقتصادي، العدد1،السنة26،ايلول 1985.
2- جاسم، عبدالرسول عبد، الاجور والانتاجية وتقييم العمل، النفط والتنمية، ايار1977
3- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لعدة سنوات (بغداد:وزارة التخطيط، سنوات متفرقة).
4- حسين، ستار خليل، المؤشرات الاقتصادية لنمو الصناعات التحويلية في العراق، الاقتصادي، العدد الثاني،كانون الاول 1985، ص ص 111-156.
5- خلف، فليح حسن، الاجور والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، النفط والتنمية، العدد5، ايلول، تش1، 1984
6- خلف، فليح حسن، الانتاج والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، الاقتصادي العدد الاول، السنة 26،ايلول 1985.
7- سعيد، قحطان عبد ، بعض الجوانب النظرية لانتاجية العمل، النفط والتنمية،العدد5، ايلول، تش1984،1.
8- شلاش، امال، اداء الصناعات الصغيرة في ظل الحصار واثاره على التنمية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،العدد1،المجلد2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1995.
9- طاهر، كمال توفيق واخرون، تجربة اتحاد الصناعات العراقي في مجال دعم وتطور الصناعات الصغيرة (بغداد: اتحاد الصناعات العراقي، بدون تاريخ).
10- عامر، سعيد ياس والخلف، خالد يوسف،الانتاجية القياسية،معايير الاداء- قياس الاداء الفعلي (الرياض: دار المريخ للنشر،1984).

11- عبد الأحد، وليد حنا وصادق،عدنان، الصناعات الصغيرة في المنظور الاقتصادي، مؤتمر الصناعات الصغيرة وافاق تطورها(بغداد:اتحاد الصناعات العراقي،1993).
12- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، وهاشم، رشاد مهدي، التخطيط الصناعي (الموصل:جامعة الموصل،1989).
13- العلي، أحمد ابريهي، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي (بغداد: بيت الحكمة،2011).
14- علي، كاظم جاسم، تحليل انتاجية العمل في الاقتصاد العراقي، دراسة نظرية وتطبيقيه، اطروحة ماجستير غير منشورة(بغداد:جامعة بغداد،1978).
15- علي، كاظم جاسم ،دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ،2001).
16- النجار ، صباح ومحسن،عبد الكريم،ادارة الانتاج والعمليات ، ط3 (بغداد : مكتبة الذاكرة،2009).
17- النجفي، سالم والقريشي، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1988).
18- وزارة التخطيط، قانون خطة التنمية للسنوات 1970-1974(بغداد:الوزارة،1970).
19- وزارة التخطيط، تحليل تطور انتاجية العمل في القطاع الصناعي (بغداد:الوزارة،1987).

المصادر الاجنبية

1- John W. Kendrick &Elliot S .Grorssman , productivity in the U.S. Trends and Cycles (U.S.A : The John Hopkins Univ. press,1980).

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

Some indicators of the economic productivity in the industrial sector in Iraq

Abstract

Industry represents a cornerstone of the process of economic development and a measure of progress and contribute to increased prosperity and high standard of living.

The researcher analyzed the productivity indicators in industrial facilities large and small at several time periods ranging from 1970 to 2009, according to the economic situation that prevailed in each period.

Different impact of periods under discussion, it made Iraq the cash surpluses during the period 70-1980 then the effects of the war after 1980 and the economic blockade since 1990, and the subsequent events of the year 2003, The Iraqi economy was subjected to several economic shocks and every time before he adjust to changes resulting from previous shock faced another shock, and affected productivity indicators accordingly.

The research found that the added value achieved in the industrial sector has evolved at rates varying over the study period at current prices and constant prices in 1988, except failures during the period of embargo, which lasted from 1990 until 2003, The productivity indicators varied during the study period between large and small industries, Research recommended to pay attention to industry and the adoption of productivity to enhance the performance and achieve continuous growth.

Keywords: Large industrial plants, Small industrial plants, Lobour productivity, Productivity of inputs, Value added.